



العراق

المساواة في الأسرة ضرورية

- تهيمن الذكورة على الثقافة السائدة في العراق، مع تفضيل واضح للذكور على الإناث في كل شيء. فالفتاة عليها أن تطيع أبيها وأخوتها (ثم زوجها بالطبع) وتليي احتياجاتهم، ولهم الحق في الحجر على حرية حركتها. ويُتوقع من كل فتاة أن تتزوج، وإن لم تتزوج قبل أن تصل إلى سن الخامسة والعشرين ينتابها وأسرتها القلق، فإن ظلت دون زواج حتى سن 40-35 سنة اعتبرت مشكلة لأسرتها.
- على الرغم من جريان العادة على سهولة التحاق الفتاة بالتعليم، فعندما تحل فترة ضيق اقتصادي تجلس الفتاة في البيت ولا تذهب إلى المدرسة بينما يستمر أخوتها الذكور في الذهاب إليها. وفي ظل الوضع الأمني المتدهور حالياً، تفضل بعض الأسر عدم إكمال فتياتهن للتعليم لأسباب تتعلق بأمنهن الشخصي والافتقار لوسيلة انتقال سهلة وآمنة إلى المدرسة ومنها. وقد تسبب ذلك في ارتفاع معدلات انسحاب الفتيات من التعليم الثانوي في العراق، خاصة في المناطق الريفية والعشوائية.
- لا توجد قوانين عمل تمنع المرأة صراحةً من العمل. وفي أوقات الحرب اعتمدت العراق على جهود النساء في إدارة البلاد، ولكن بعد عودة

- الرجال من خطوط القتال عادت المرأة إلى المنزل ففقدت بذلك وظيفتها ومصدر دخلها.
- على الرغم من أن المرأة كثيراً ما تكون هي المعيلة للأسرة، فرأس الأسرة في الثقافة العراقية هو الرجل دائماً. وعلى الرغم من أن قانون الأحوال الشخصية العراقي يحفظ للمرأة حقوقها في حالات الطلاق، فإن تطبيق القانون غير مضمون دائماً، ولا تتمتع المرأة دائماً بالحماية من العادات الاجتماعية والتفسيرات الدينية.
- من أهم التحديات الحالية إمكانية إقرار المادة 41 من الدستور الجديد والإلغاء المحتمل لقانون الأحوال الشخصية الصادر سنة 1959. وتستند الحجج المطالبة بذلك إلى أن القانون نشأ في ظل النظام السياسي السابق ولابد من إلغائه كجزء من تغيير النظام، وأن القانون ينتهك ما أقرته الشريعة، وأنه يلغي الحقوق الطائفية الخاصة للمواطنين العراقيين. لقد واجهت المرأة العراقية صعوبات في خلق صوت مستقل للمرأة، على الرغم من وجود 75 نائبة ضمن أعضاء البرلمان العراقي البالغ عددهم 275 عضواً.

المساواة في الأسرة ممكنة

- التحقت الفتاة بالمؤسسات التعليمية منذ إنشاء الدولة العراقية سنة 1921. ودخلت الجامعات في ثلاثينيات القرن العشرين، والتحقّت بالدوائر السياسية في أربعينياته، وتبوأت مناصب اتخاذ القرار في الأحزاب السياسية. وفي عام 1958 تم تعيين أول وزيرة في العراق وفي المنطقة العربية (د. نزيهة الدليمي). لقد شجّع التعليم المرأة على لعب أدوار مهمة في الأسرة والمجتمع، وأظهر المشاكل التي تنشأ عن تبعية المرأة الاقتصادية.
- يشتمل قانون الأحوال الشخصية على العديد من المواد التقدمية التي تحمي المرأة، ومنها حقها في الاحتفاظ بمسكن الزوجية بعد الطلاق لمدة ثلاث سنوات، والمساواة في الحد الأدنى لسن الزواج بين الذكور والإناث، ومطالبة الزوج بإثبات القدرة المالية على توفير نفقة زوجة إضافية قبل أن يتزوج بأخرى.
- قامت منظمات المرأة العراقية بتنظيم حملات من أجل الإبقاء على قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 وإبطال المادة 41 من الدستور العراقي الجديد وقد لقيت تلك المطالب دعم العديد من المنظمات الدولية والجمعيات النسائية غير الحكومية. وتشتمل حجج المطالبة بالإبقاء على القانون على ما يلي:
 - القانون قائم على قراءة متقدمة للشريعة الإسلامية وقامت على وضعه لجنة من الخبراء والفقهاء اعتماداً على كل النصوص
- يوجد القانون بين كل العراقيين ويشجع الترابط الاجتماعي بعيداً عن التوجهات الطائفية الضيقة التي تهدد الدولة العراقية.
- جاء القانون نتاجاً لنضال المرأة العراقية والقوى التقدمية التي كانت تحكّم قبل وصول حزب البعث وصادم حسين إلى السلطة، وبالتالي فهو ليس من بقايا النظام السابق.
- من شأن إلغاء القانون أن يتسبب في مخاطر جمة للأسر المختلطة، عندما يكون أحد الزوجين شيعياً، مثلاً، والآخر سنياً، وهي الزيجات التي تمثل نسبة كبيرة من المجتمع العراقي.
- قد يؤدي إلغاء القانون إلى تعميق التوجهات الطائفية وتقسيم المجتمعات وتشجيع المجتمع العراقي على العودة إلى حالة غياب القانون.
- ظل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 يلقي معارضة من القوى الدينية المحافظة طيلة العقود الأربعة الماضية. بيد أن القوى التقدمية والحركة النسائية العراقية نجحت في مقاومة كل محاولات إبطال القانون.